التمسك بينهم بعدهم ففي ظهر هذا القصر العلمي طرف من الانكار عليهم وقد كان ذكر
الانكار لما رتب عليه من الجملة الشرطية اعني قوله تعالى افان مات او قتل انقلبتم على
اعقابكم وبه اعني كونه قصر قلب يشعر تقرير الكشاف ولا بعد ان يقال كون قوله
قد خلت وصفا لرسول غير مقطوع به لاحتمال ان تكون استينافا والمعنى حسن انه ليس
الا رسول والرسول من شانه ان يموت لانها خلت الرسل من قبله فتامل لا اعتقاد
العالمين والمنافي بتنزيل المخاطب منزلة المنكر في هذا المثال هو حال المتكلم مع حال المخاطب
ولو اعتبر حال المخاطب فقط كما في المثال السابق لكان قصر افراد لان المخاطبين يثبتون
الرسالة مع البشرية وهو ظاهر واما انما فهنا طريق القصر فليكون على وفق
كلام الخصم يعني ان ثبوت البشرية مقدمة صادقة مسلموها الا ان الكفار لما اوردوها
بطريق القصر واقفهم الرسل في العبارة بلا قصد الى الحصر الا ترى الى قولهم ولكن
الله يمن على من يشاء قيل الظاهر ان القائلين ان انتم الا بشر مثلنا لما اعتقدوا ان صفة
الرسالة مخصوصة بالملك واصر المخاطبون على دعوى الرسالة نزلوا منزلة المنكرين
لوصف البشرية المدعين وصف الرسالة لانفسهم فقلبوا هذا الحكم وقالوا ان انتم الا بشر
اي مقصورون على صفة البشرية ليس لكم وصف الملكية فضلا عن الرسالة المبنية
عليها والرسل المخاطبون سلموا بقولهم ان نحن الا بشر مثلكم كونهم مقصورين على البشرية
غير متجاوزين الى الملكية مثلهم وجعلوا الموجب لاختصاصهم بالنبوة فضل الله ومنه
عليهم بناء على ما ذكرنا من تاويل كلام الشيخ والمصنف انما قال والاولى لاحتمال ان
تكون المراد بقوله نعلم ذلك وتقريره انه من شانه ان نقله وتقريره بادنى بينة وتنبيه
ان احتياجه الى البينة على انه احوج بعيد ادعوا ان كونهم مصلحين قيل ظاهر
هذا الكلام يشعر بان قولهم انما نحن مصلحون قصر قلب لكنه صرح في شرح الكشاف
بانه قصر افراد حيث قال انه قصر افراد لان نهيهم عن الافساد يشعر بان فيهم
افسادا فنفوا ذلك بادعاء انهم مقصورون على الاصلاح من غير شائبة افساد وانما
انما دلالة على ان ذلك ظاهر بين لا ينبغي ان ينكر فيه الدال على الحصر لا يخفى ان ما
سبق من كلام المصنف هو ان الخبر المعرف باللام الجنسية مقصور على المبتدا او كذا ضمير
الفصل انما يفيد او يوكد القصر على المسند اليه فينبغي ان يكون المعنى هنا ان الفساد
مقصور عليهم وانه غير مناسب لرد دعواهم قصر انفسهم على الاصلاح الا ان يقال

الى ما في الفايق من ان تعريف المسند يفيد قصر المسند اليه على المسند وقد يجيء ان ضمير
الفصل يفيد تاكيد القصر الواقع في الكلام سواء كان قصر المسند اليه او المسند وقد يجاب
بالتزام ان تعريف المسند يفيد قصره على المسند اليه لكنه قصر حقيقي مبالغة لكماله فيه وضمير
الفصل موكد له فيفيد الكلام انه لا مفسد سواهم مبالغة لكمال الافساد فيهم ولا شك
ان كمال الافساد بان لا يقع منهم اصلاح اصلا بل يكون كل ما يصدر منهم فسادا
ومزيه انما فان قيل ما وجه تخصيص انما والعطف بالذكر مع انه بهذا الدليل
يكون لانما مزية على طريق النفي والاستثناء ايضا ولم يكون للتقديم مزية على العطف اجيب
لعدم التعرض لمزية انما على طريق النفي والاستثناء لانه وان كان النفي معه ما فيه قبل
الاثبات الا ان نفي ما عدى المقصور عليه انما يفهم عند ذكر المستثنى فكان تعقل
الحكمين اعني نفي ما عدى المقصور عليه واثباته معا وعدم التعرض لمزية التقديم عليهما
لان تعقل الحكمين انما يكون سببا للمزية لانه حينئذ لا يذهب الوهم الى عدم القصر من اول
الامر وهذا الوهم متحقق في التقديم فانك اذا قلت زيدا ضربت فربما توهم في اول الامر
عدم القصر بان يكون زيدا مفعولا لفعل محذوف مثلا والحاصل ان طريق النفي والاستثناء
كالعطف من وجه وكانما من وجه آخر فلم يحكم بمزية انما على طريق النفي والاستثناء ومزية
التقديم عليه وعلى العطف وانت خبير بان كون النفي والاستثناء كالعطف من
وجه كاف في الحكم بمزية انما عليه على ان الوجه الاخر الذي صار به كانما انما يجري
في المفرغ وكذا كون التقديم كانما من وجه يكفي في الحكم بمزيته على العطف اذ ليس
العطف كانما بوجه من الوجوه وكانه لذلك قال لعل على ما من تعني من الامثلة
فانه جمعها من المبتدا والخبر الا قوله تعالى انما حرم عليكم الميتة بالنصب وقول
الفرزدق وانما يدافع الخ من المتعلقات سوى المفعول معه ومن التوابع ايضا
سوى العطف وامثلتها في الشرح ولم يذكر التاكيد والظاهر انه يجري فيه اذ لا منع من نحو ما
ضربت العبيد الا كله الا ان يقال ان المعنى هنا على غير التاكيد تامل ففي الاستثناء الخ
حتى الاستثناء وانما بالذكر هنا لاختصاصهما بمزية اخرى ليست لغيرهما كوجوب تاخير
المقصور عليه في انما وكثرته في الا فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف
اذ لا يشك في قولنا مثلا ما ضرب زيد الا عمرا ان الضرب باعتبار تعلقه بعمرو صفة له فمعناه
ان مفهوم الكون مضروبا لزيد صفة مقصورة على عمرو افرادا وقلبا وتعيينا بدل

كالمفعول المطلق نحو ما ضربت زيدا الا ضربا شديدا
والمفعول له نحو ما ضربت زيدا الا تاديبا
والمفعول فيه نحو ما ضربت الا يوم الجمعة وامام الامير
والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا